كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.com

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

The Defects F Al- Alfiah by Dr Abbas Hasan Ali in his Book "Al-Nahu Al- Wafi"

Dr. Jalak Hassan Saeed Mohammed

College of Education
University of Karamian
Iraq

***Keywords*:**
Arabic language
Arabic grammer
Ibn Malik
Abbas Hassan

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 jun. 2017
Accepted 22 January 2017
Available online 05 xxx 2017

A B S T R A C T

Dr. Abbas Hassan's book is a great leap in the world of gramma . He took the leading position among the modern grammatical works. The book came as a true representative of the author and his idea of respect for the old and the diversion of his subjects without ignoring the illusions of mystery, and complexity.

The author of the book sees it a comprehensive book of grammatical issues, grammatical, morphological and rhetorical books written, in an interesting style and a clear and beautiful language. The author has chosen clear examples capable of conveying the idea, avoiding complex grammatical evidence and avoiding the weakness

© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.2018.05

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of

مآخذ الدكتور عباس حسن على الألفية في كتابه النحو الوافي

د جالاك حسن سعيد محمد / جامعة كرميان / كلية التربية

الخلاصة

يُعَدُّ كتاب **(النحو الوافي)** للدكتور عباس حسن نقلة نوعية كبيرة في عالم التأليف النحوي، فقد احتل موقع الريادة بين المؤلفات النحوية الحديثة، فجاء الكتاب ممثلاً حقيقياً لمؤلفه وفكره القائم على احترام القديم والاغتراف من مناهله دون التغاضي عَمَّا يشينه من مظاهر الغموض والحشو والتعقيد.

والناظر للكتاب يرى أنه كتابٌ جامعٌ لمسائل النحو والصرف مجموعة من أمهات الكتب النحوية والصرفية والبلاغية، باسلوب شيِّق ولغة واضحة راقية جميلة، وقد اختار المؤلف أمثلة ناصعة قادرة على توصيل الفكرة، وتجنَّبَ فيه الشواهد النحوية المعقدة، وفَرَّ من العلل التي وصفها بالزائفة، والحق أن ((الجهود التي قدمها الاستاذ عباس حسن في خدمة اللغة والنحو وتيسيرها، لم يكن بمقدور أحد أن يقدمها – كمَّاً ونوعاً – الا المؤسسات الدولية الكبيرة المعنية باللغة العربية كالمجامع اللغوية والمنظمات العربية))[i].

* *Corresponding author: E-mail* : adxxxx@tu.edu.iq

وقد وشَّى المؤلفُ الكتابَ ببيان هام ضَمَّنَهُ دستوره الذي قام عليه، والذي يعنينا منه هو إعلانه اتباع **(ألفية ابن مالك)** المشهورة في ترتيب الكتاب، وذكر أن ما دعاه إلى الأخذ بترتيب **(الألفية)**، وإيراد أبياتها في هامش الكتاب – مع شرح مبسط لها – هو الإقبال الكبير لطلبة العلم عليها وعلى شروحها في مختلف العصور التي تلت نظم **(الألفية)**، ودراستها في الجامعات والمعاهد المصرية وغير المصرية، ولأن ترتيبها هو ((الذي ارتضاه كثيرون ممن جاؤوا بعده، ولأنه الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوعه أكثر ملائمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم))[ii].

ومع أنه اتبع ترتيب **(الألفية)** ونقل أبياتها في هامش الكتاب – مع شرح مبسط لها – الا أنه آثر أن يُبرز مواطن الخلل، ويبين مواطن الضعف فيها، وسجل الاعتراضات والمآخذ عليها.

فقد أخذ على ابن مالك إيجازه الشديد في تناول بعض المسائل، وسجل اعتراضه على بعضٍ من أحكامه النحوية والصرفية مُبيناً أوجه الصواب من عدمه، وكان للتعاريف نصيب من هذه المآخذ، ولم تسلم عبارات الألفية وصيغها من النظرة الفاحصة للدكتور عباس حسن حتى نالَتْ قِسْطاً من مآخذه، و كان يقترح في بعض الأحيان إجراء تعديلات على البيت واقتراح صيغ بديلة، وأخذ عليه تقديمه لمسائل من حقها أن تُؤَخر .

ويمكن تصنيف المآخذ والاعتراضات التي سَجَّلها الدكتور عباس حسن على الألفية حسب المطالب الآتية:

المطلب الاول: مآخذ تتعلق بالإيجاز في تناول المسائل.

المطلب الثاني: مآخذ تتعلق بالأحكام النحوية.

المطلب الثالث: مآخذ تتعلق بأصول النحو وعلله.

المطلب الرابع: مآخذ تتعلق بالصرف.

المطلب الخامس: مآخذ تتعلق بالتعابير والصيغ.

المطلب السادس: مآخذ تتعلق بترتيب الأبواب والمسائل.

المطلب السابع: مآخذ تتعلق بالحدود والتعاريف.

المطلب الأول: مآخذ تتعلق بالإيجاز في تناول المسائل:

1- اسما الموصول (الأُلَى) و (الذين):

قال ابن مالك[iii]:

جَمْعُ (الَّذي): (الأُلى) (الَّذين) مُطلَقاً وبَعْضُهُم بالوَاوِ رَفْعاً نَطَقا

ذهب ابن مالك في هذا البيت الى أن (الأُلى) و (الذين) تأتيان جمعاً لاسم الموصول (الذي)، أي: إنهما جمعان للمذكر العاقل.

وقد اعترض الدكتورعباس حسن على ابن مالك في أنه ((لم يتعرض لتفصيل ما يختص به كل اسم منهما، واكتفى بأنهما للجمع))[iv].

لكن قول ابن مالك انهما جمعان لـ (الذي) دليلٌ على أنه فصَّل بعض الشيء، فهو – بهذا – بيَّن أنهما جمعان للمذكر، لكنه لم يذكر أن المشهور في (الأُلى) استعمالها للمذكر العاقل كثيراً، وقد تستعمل لغير العاقل كذلك، كما ذهب إليه ابن مالك نفسه في شرح التسهيل[v]، وذكره شراح الألفية[vi].

ومن شراح الألفية من ذهب إلى أنها قد ترد في جمع ما لا يعقل قليلا، دون أن ينتقد ابن مالك في عدم ذكر ذلك[vii].

أما (الذين) فقد ذهبوا الى أنها خاص بجمع المذكر[viii]، وهذا ما لم يذكره ابن مالك.

2- اسما الموصول (اللات) و (اللاء):

قال ابن مالك[ix]:

بـ(اللَّاتِ) و(اللّاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا و(الَّلاءِ) كـ(الَّذِينَ) نَزْراً وَقَعَا

انتقد الدكتور عباس حسن ابن مالك – عند شرحه المختصر لهذا البيت الذي يتحدث عن (اللَّاتِ) و(اللّاءِ) – في أنه ((لم يذكر أنهما بالياء في آخرهما وبغير الياء أيضاً))[x].

وفي شرحه للتسهيل ذكر ابن مالك أن الأصل في (اللَّاتِ) و(اللَّاءِ) هو بالياء، وحذفها تخفيفٌ واجتنابٌ للاستطالة[xi].

ويبدو أنه ترك الإشارة الى الوجه الآخر في الألفية بسبب ضيق النظم، وقد اعتذر له الدكتور عباس حسن بهذه العلة في أكثر من موضع أوجز فيه في ألفيته[xii].

وقد ذكر كثير من شراح الألفية الوجهين – بالياء وحذفها – في الاسمين دون انتقاد الألفية في إيجازها وعدم ذكرها لذلك[xiii].

3– أقسام المفعول المطلق:

قال ابن مالك[xiv]:

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَـ (سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ)

يذكر ابن مالك في هذا البيت أن أقسام المفعول المطلق ثلاثةٌ، هي:

1– الموكد لعامله، نحو: قم قياماً.

2– المبين لنوع عامله، نحو: انطلقتُ انطلاقاً سريعاً.

3– المبين لعدد عامله، نحو: ضربتهُ ضربتين.

وقد تبعه في هذا التقسيم الثلاثي للمفعول المطلق كثير من شراح الألفية[xv].

واعترض الدكتور عباس حسن على هذا البيت، ورأى أن ابن مالك ((ترك القسم الرابع: النائب عن عامله))[xvi]، ففي نحو: ضرباً زيداً، ذهب ابن الناظم الى أن المفعول المطلق هو من نوع المؤكد لعامله[xvii].

وعلى الرغم من أن كثيراً من القدماء قد تنازعوا في نحو المثال السابق، كيف يكون المفعول المطلق فيه من نوع المؤكد لعامله، والمؤكد لعامله جيء به لتقوية وتقرير عامله ورفع المجاز عنه، فكيف يكون كذلك وعامله محذوف؟ [xviii]

إلا أنهم لم يذهبوا الى وجود قسم رابع للمفعول المطلق، إلا ما كان من شأن ابن عقيل الذي ذهب الى أن هذا المثال وما شابهه ((ليسَ من باب التأكيد في شيء، لأن المصدر فيها نائب منابَ العامل، دالٌ على ما يدلُّ عليه، وهو عوض منه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمنع الجمع بينهما وبين المؤكد.

ومما يدل أيضا على أن (ضرباً زيداً) ونحوه ليس من المصدر المؤكِّد لعامله أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل: هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنه يعمل))[xix].

وما لم يصرح به ابن عقيل من وجود قسم رابع للمفعول المطلق الى جانب الأقسام الثلاثة الأخرى، نسبه إليه الخضري في شرحه لقول ابن عقيل: ((ليست من باب التأكيد))، إذ قال : ((أي: بل هي قسم برأسه، فالمصدر إما مؤكد أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله، ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله: توكيداً، أو نوعاً الخ))[xx].

وممن ذهب من المحدثين – كذلك – الى وجود هذا القسم – كقسم مستقل بذاته – ووضعه تحت عنوان (النائب عن الفعل) الكتور فاضل السامرائي[xxi].

4– (ما) الداخلة على (خلا) و (عدا):

قال ابن مالك[xxii]:

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِـ (لَيْسَ) وَ(خَلاَ) وَبِـ(عَدَا) وَبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لاَ)

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكونُ) إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

يذكر ابن مالك في البيت الثاني أن الأداتين اللتين سبقتا (يكون) في البيت الأول، وهما (خلا) و(عدا) اللتان تفيدان الاستثناء، تنصبان ما بعدهما على أنهما فعلان إذا سُبقتا بـ (ما)، دون أن يذكر نوع (ما) هذه.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على أنه ((لم يذكر نوع (ما)، وأنها مصدرية))[xxiii]، وقد ذكر شُرَّاح الألفية نوع (ما) على أنها مصدرية، دون الاعتراض على عدم ذكر ابن مالك لذلك[xxiv].

5– شروط اعمال (إذن): قال ابن مالك[xxv]:

وَنَصَبُوا بـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلا إِنْ صُدِّرَتْ والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلا

أوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وانْصِبْ وارْفَعَا إذَا (إذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

أشار ابن مالك في هذين البيتين الى شروط ثلاثة يجب توفرها لتعمل (إذَنْ) النصب في الفعل المضارع، وهي:

1- أن يكون زمن الفعل المضارع بعدها مستقبلا.

2- أن لا يفصل بينها وبين منصوبها بغير القسم.

3- أن تقع في صدر جملتها، فلا يجوز ارتباط ما بعدها بما قبلها في الإعراب.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في البيتين السابقين في مسألتين:

الأولى: ذِكْرُهُ لثلاثة شروط لإعمال (إذن)، ولكن الدكتور عباس حسن يرى أنَّ هناك شرطاً رابعاً يجب أنْ يُضاف الى تلك الشروط، وهي دلالة (إذَنْ) على الجواب، فعندما يقول الرجل (أنا آتيك) فتقول: (إذَنْ أُكرمَكَ)، فهذا الكلام إجابة للكلام الأول[xxvi].

وهذا الشرط الذي زاده الدكتور عباس حسن لإعمال (إذَنْ) قد أخذه عن ابن يعيش[xxvii].

أما شراح الألفية فلم يتطرقوا – في حدود ما اطلعت عليه من كتبهم – الى هذا الشرط[xxviii].

ويبدو أن إهمال الألفية وشُرّاحها لهذا الشرط راجع الى أن (إذَنْ) تدل على معنى الجواب ((وهذا يلازمها دائما في كل استعمالاتها))[xxix]، فلماذا إذن اشتراط دلالتها عليه عند إعمالها؟.

المسألة الثانية: أما المسألة الثانية التي اعترض عليها الدكتور عباس حسن على ابن مالك في البيتين السابقين فهي اشتراطه عدم الفصل بين (إذَنْ) ومنصوب بغير القسم، وقد ذهب الدكتور عباس حسن الى زيادة جواز الفصل بـ (لا) النافية كذلك.

وقد ذهب كثير من شُرَّاح الألفية الى جواز الفصل بالقسم فقط، وعدم ذكر (لا) النافية[xxx]، الا الشاطبي الذي ذهب الى جواز الفصل بـ (لا) النافية ((لعدم اعتبارها فاصلاً، إذ كانت تدخل بين الجار و المجرور، والناصب والمنصوب، وغير ذلك))[xxxi].

وقد ذكر أقوالاً في جواز الفصل بالظرف والنداء كذلك[xxxii].

6- شروط نصب المضارع بعد (لام الجحود):

قال ابن مالك [xxxiii]:

(لا) فَـ(أَنْ) اعْمِلْ مُظْهِراً أوْ مُضْمِراً وَبَعْدَ نَفْيٍ (كَانَ) حَتْماً أُضْمِرَا

يشير ابن مالك في الشطر الثاني من البيت السابق الى إعمال (لام الجحود) بعد (كان) المنفية، وقد اعترض عليه الدكتور عباس حسن، ورأى أنه ((لم يوضح هذا الفعل، ولا مضارعه، ولا شيئاً من الأحكام والتفصيلات الهامة التي لا تصلح القاعدة الا بذكرها))[xxxiv].

والشروط التي يقصدها هي: ((أن يسبقها فعل كون عام ناسخ دون غيره من الأفعال، منفي ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط، بعده اسمه ظاهراً، يليه المضارع المنصوب المبدوء باللام مباشرة))[xxxv].

وقد ذكر شُراح الألفية الشروط الأُولى التي ذكرها الدكتور عباس حسن، من وجوب أن يسبقها فعل كون ناقص منفي، ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط[xxxvi].

ولم يتعرضوا لانتقاد الألفية على عدم ذكرها، بل اعتذروا على عدم تنصيصها على أن تكون (كان) ناقصة، لأنها ((المفهومة عند إطلاق (كان) لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو))[xxxvii].

أما الشرط الذي ذكره الدكتور عباس حسن بأن يأتي بعد (كان) المنفية ((اسمه ظاهراً، يليه المضارع المنصوب المبدوء باللام مباشرة))[xxxviii]، فهذا الذي لم أرَه فيما اطلعت عليه من شروح الألفية[xxxix]، والله أعلم.

المطلب الثاني: مآخذ تتعلق بالأحكام النحوية:

1- اجتماع قِسْمين مفردين من أقسام العلم:

قال ابن مالك[xl]:

وَإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فأَضِفْ حَتْماً، وإلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

ذهب ابن مالك في هذا البيت الى وجوب إضافة الأول للثاني عند اجتماع قِسْمين من أقسام العلم وكانا مفردين، نحو: سعيدُ كُرْزٍ.

وقد اعترض عليه الدكتور عباس حسن، ورأى ((أن الإضافة ليست واجبة، وإنما هي جائزة كالإتباع ، بل الإتباع أفضل))[xli].

وشُرَّاح الألفية ذكروا أن القولَ بوجوب إضافة الأول للثاني هو قول البصريين، أما الكوفيون فذهبوا الى جواز الإتباع والقطع[xlii].

وقد ذهب ابن الناظم الى أن ((ما قاله الكوفيون في ذلك لا يأباه القياس))[xliii].

ورأى ابن هشام أن ما أوجبه البصريون من وجوب الإضافة ((يَرُدُّهُ النظر))[xliv].

وذهب الى القول بالإضافة واقتصر عليه سيبويه، إذ قال: ((إذا لَقَّبْتَ مفرداً بمفرد أضفته الى الألقاب))[xlv] ، وهذا ما ذهب إليه المبرد كذلك[xlvi].

وقد وافق ابن مالك الكوفيين في شرح التسهيل على جواز الإتباع والقطع[xlvii].

2- إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه:

قال ابن مالك[xlviii]:

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا

ذهب ابن مالك في هذا البيت الى أنه يجب إبراز الضمير في الوصف إذا جرى على غير من هو له، سواء خِيفَ اللبس مع الاستتار أو أمن.

وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك هو رأي البصريين، اما الكوفيون فقد ذهبوا الى جواز استتار الضمير إذا أمن اللبس[xlix].

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك، ورأى أن ((مذهب البصريين فيه تضييق من غير داع، حيث يوجب إبراز الضمير مطلقاً، مع أنه لا داعي لوجوب الإبراز عند أمن اللبس))[l].

وصحح ابن الناظم مذهب الكوفيين واستند في ذلك الى السماع[li]، وذهب ابن عقيل كذلك الى تأييد السماع لمذهب الكوفيين[lii].

والجدير بالذكر أن ابن مالك قال بعكس رأيه هذا في شرح التسهيل، إذ ذهب الى أن الكوفيين ((لم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وبقولهم أقول، لورود ذلك في كلام العرب))[liii].

3- الفرق بين فعل المدح (نِعْمَ) و (فعُل) المحول لغرض المدح:

قال ابن مالك[liv]:

وَاجْعَلْ كـ (بِئس): (سَاءَ) وَاجْعَلْ (فَعُلا) مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ كـ (نِعْمَ) مُسْجَلاَ

ذهب ابن مالك في هذا البيت الى إعطاء الفعل المُحوَّل الى (فعُل) لغرض المدح جميع أحكام (نِعْم) المفيدة للمدح بصورة مطلقة من غير قيد يجعل بينهما فرقاً.

واعترض عليه الدكتور عباس حسن في ذلك، ونقل عن الخضري أن هناك فروقاً بين (نِعْم) و (فعُل) من أوجه عدة، فمن جهة معنى الفعل يختلف (فعُل) عن (نعم) في كونه يُشْربُ معنى التعجب، وكذلك يفيد المدح أو الذم الخاص بالفاعل، فضلاً عن المعنى العام الذي يفيده، ومن جهة الفاعل فيجوز في فاعله أن يخلو من (ال)، وأن يُجَرّ بالباء الزائدة، أما فاعل (نِعْم) فيقتصر على كونه محلى بـ (ال)، أو مضافاً الى اسم محلى بـ (ال)، أو يكون ضميراً مستتراً يفسره نكرة على التمييز، وأما من جهة الضمير فيجوز في (فَعُل) أن يعود على الاسم السابق له يطابقه، ففي (زيدٌ كَرُم درجلاً)، يجوز أن يعود الضمير في (كَرُم) على (زيد) ويجوز أن يعود الى (رجلا)، وفي مثل (الزيدون كَرُمُوا رجالاً) يجوز ذلك بعوده على (رجالاً)، ويجوز (الزيدون كَرُموا رجالاً) لعودته ومطابقته للاسم السابق (الزيدون)، أما مع (نِعْم) فيقتصر عود الضمير على الاسم الذي يأتي بعده والواقع تمييزاً[lv].

وإذا نظرنا في شروح الألفية نجد أن منهم من لم يتطرق الى هذه الفروق وتبع ابن مالك في القول بالمشابهة المطلقة كما فعل ابن الناظم وابن عقيل[lvi].

ومنهم من أشار الى وجود الفروق وذكرها، كما فعل ابن هشام والأشموني[lvii]، ولكن لم يصل أحدٌ منهم الى ما وصل إليه الخضري في ذكر الفروقات الموجودة بينهما[lviii].

4- امتناع أن تكون الجملةُ الواقعة نعتاً إنشائيةً:

قال ابن مالك[lix]:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

وَامْنَعْ هُنَا إيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

يذكر ابن مالك في البيت الأول من هذين البيتين أن الجملة الواقعة بعد النكرة تكون نعتاً، وهي تُعطى ما أُعطيت عندما وقعت خبراً، من وجوب اشتمالها على الضمير الرابط، إلا أنها لا تشترك معها في جميع الأحكام، إذ أن الجملة الواقعة نعتاً لا بد وأن تكون خبرية، ولذلك استدرك هذا الأمر في البيت الثاني، وذهب فيه إلى أنه لا يجوز أن تكون طلبية، بخلاف الجملة الواقعة خبراً فيجوز فيها ذلك.

لكن الدكتور عباس حسن اعترض على ابن مالك تقييده امتناع وقوع الجملة نعتاً بالجملة الطلبية، وذهب الى أن ((هذا تقييد قد يؤدي الى غير المراد، إذ قد يُفهم منه أن الجملة الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً، مع أنها كالطلبية لا تصلح نعتاً، إذ الجملة الإنشائية بنوعيها الطلبي وغير الطلبي لا تصلح هنا، أما الذي يصلح فهو ما عداهما. ولم يبق من الجمل بعدهما الا الجمل الخبرية))[lx].

وشراح الألفية الذين سبقوا الدكتور عباس حسن منهم من تبع ابن مالك في منعه وقوع الجملة الطلبية نعتاً دون التطرق الى الجمل الإنشائية غير الطلبية[lxi].

ومنهم من نص على عدم جواز وقوع الجمل الإنشائية الطلبية وغير الطلبية – كذلك – نعتاً، دون أن يعترض على قصور عبارة ابن مالك في تأدية المعنى المراد، قال ابن هشام بعد أن ذكر عدم جواز وقوع الجمل الإنشائية نعتاً، قال: ((فلا يجوز (مررتُ برجُلٍ اضْرِبْهُ) ولا (بِعَبْدٍ بِعْتُكَهُ) قاصداً لانشاء البيع))[lxii].

المطلب الثالث: مآخذ تتعلق بأصول النحو وعلله:

1- مآخذ تتعلق بنظرية العامل:

قال ابن مالك في حديثه عن العامل في المبتدأ والخبر[lxiii]:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

ذهب ابن مالك في هذ البيت الى أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، وهو عامل معنوي، والمقصود به ((هو جعلك الاسم اولاً، لتخبر عنه ثانياً، فهو معنى من المعاني))[lxiv]، أما الخبر فهو مرفوع بالمبتدأ.

والذي ذهب إليه ابن مالك هو رأي سيبويه، حيث قال في معرض حديثه عن المبتدأ والخبر: ((فأما الذي يُبْنَى عليه شيءٌ هو هو فإنَّ المبنيَّ عليه يَرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق))[lxv].

وذهب المبرد الى أن الابتداء رافع للمبتدأ، وهما – أي: الابتداء والمبتدأ – رافعان للخبر[lxvi].

وذهب الكوفيون الى أن المبتدأ والخبر يترافعان [lxvii].

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ما ذهب اليه ابن مالك من القول بأن رافع المبتدأ هو الابتداء، ورافع الخبر هو المبتدأ ورأى أن ((هذا رأي من عدة آراء لا أثر لها في ضبط كل منهما، ولا في وضوح معناهما، ومعنى الكلام، فالخير في إهمالها، وتناسيها، والاقتصار على معرفة أن المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع كذلك))[lxviii].

إن رأي الدكتور عباس حسن من هذه المسألة ثمرة لموقفهِ المبدئي من نظرية العامل، إذ يرى فيها عاملاً من عوامل تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، ودعا الى تطهير النحو من مئات المسائل المبنية على هذه النظرية[lxix].

وقد ذكر شُرَّاح الألفية المذاهب الواردة في هذه المسألة أثناء شرحهم لهذا البيت وقد انتصر بعضهم لرأي سيبويه ورآه هو

الصحيح الذي ينبغي أن يُعتَمد[lxx].

وفي حديثه عن نصب الاسم بعد (ما) و (كيف) (الاستفهاميتين) على المفعول معه قال ابن مالك[lxxi]:

وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أوْ (كَيْفَ) نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

ذكر ابن مالك في هذا البيت أنه قد يأتي الاسم منصوباً على انه مفعول معه بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميتين، من دون أن يسبقه فعلٌ أو ما يشبه في العمل، وينصب حينئذٍ بفعل مُقَدَّر مشتق من الكون.

فقد وردت أمثلة مسموعة نصب الاسم فيها بعد هاتين الأداتين، نحو: كيف أنت وقصعةً من ثريد، وما أنت وزيداً، ففي هاذين المثالين ((يُجعل الواو بمعنى (مع) وما قبلها مرفوع بفعل مضمر، هو الناصب لما بعدها، تقديره: كيف تكون وقصعة؟، أو ما تكون أو ما تلابس وزيداً؟. فلما حذف الفعل انفصل الضمير المستكن فيه، فقيل: كيف أنتَ وقصعةً؟ وما أنتَ وزيداً؟))[lxxii].

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في تقديره لعامل مضمر ناصب للفعل بعد هاتين الأداتين، بعد أن وافقه في نسبته لهذه الظاهرة لبعض العرب[lxxiii]، ورأى أنه لا داعي لهذا التقدير، ((إذ التقدير في مثل هذه الحالات معناه إخضاع لغة ولهجة، للغة ولهجة أخرى، من غير علم أصحابها))[lxxiv].

وقد تَبِعَ شرَّاح الألفية ابنَ مالك فيما ذهب إليه من تقدير عامل محذوف[lxxv]، ولم يعترضوا على ذلك كما فعل الدكتور عباس حسن.

2- مأخذٌ يتعلق بعدم القياس على الكثير الفاشي:

قال ابن مالك[lxxvi]:

وَإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيْرِ المُنْفَصِلْ

أوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِياً، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

يذهب ابن مالك في هذين البيتين الى أنه إذا عُطف على ضمير رفع متصل فإنه يُؤتَى بفاصل، والفاصل قد يكون ضميراً مُنْفَصِلا أو غيره، وذهب الى أن عدمَ وجود فاصل فاشٍ في الشعر، ومع كثرته ضعيف لا يقاس عليه.

واعترض عليه الدكتور عباس حسن وتساءَلَ: ((كيف يكون كثيراً وفاشياً والقياس عليه ضعيف؟ أن الكثرة تعارض الضعف، ولذا كان القياس هنا سائغاً في الشعر بغير ضعف، خلافاً لابن مالك))[lxxvii].

وقد وصف سيبويه العطف بدون فاصل بالقبيح[lxxviii]، وقد تبع شُرَّاح الألفية ما ورد في بيتي ابن مالك، وذكروا ضعف العطف بدون فاصل في الكلام[lxxix]، ((ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه، فصار كأنه حرف من حروف عامله، فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل))[lxxx].

ويبدو أن الذي حدا بالدكتور عباس حسن الى الاعتراض على ابن مالك كثرة الشواهد المؤيدة للعطف بدون فصل، فقد أورد الشاطبي في شرحه للألفية ستة شواهد شعرية متتالية على ذلك[lxxxi]، إضافة الى حديث رواه علي أنه قال: ((كنتُ اسمع رسول الله ﷺ يقول: كنْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعلْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطلقْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ))[lxxxii]، وما جاء عن عمر أنه قال: ((إني كنتُ وجارٌ لي من الأنصار))[lxxxiii]، وما أورده سيبويه عن العرب قولهم ((مررت برجلٍ سواءٍ والعدم))[lxxxiv]، أي: مستوٍ هو والعدمُ.

وهذا الذي ذهب اليه عباس حسن في هذه المسألة تمثيلٌ صادق لنظرته السلبية تجاه القياس، فهو يرى أن القياس بمعنى محاكاة كلام العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، القياس بهذا المعنى أمر واضح غاية الوضوح، وسهل الفهم، ولكن البعض سلك سبيل ((التفصيل، والتشعيب، والالتواء، والتعقيد الذي سلكه كثير من القدامى والمحدثين، وفتحوا بسببه أبواباً من المشكلات، تكد العقل، وترهق الفكر، وعقدوا بينها وبين القياس في علم (أصول الفقه) روابط وأشباهاً رتبوا عليها أحكاماً عجيبة، لغوية وشرعية، وأسرفوا في التفصيل، والتفريع، والاستدلال، اسرافاً جاوز حدَّ الإبانة، وإيضاح الحقائق العلمية، واستحال ألغازاً ومعميات، يضيق بها الصدر، ويضل فيها الفهم))[lxxxv].

ويبدو أن كثرة الشواهد هي التي دفعت بعض شراح الألفية الى التنصيص على جواز العطف بدون فاصل في السَّعَة

والاختيار مع ضعفه بل نسبوا ذلك الى الناظم نفسه في شرحه للتسهيل[lxxxvi].

3- مَأخذٌ على التعليل:

قال ابن مالك[lxxxvii]:

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ (الَّذِي) الأُنْثى (الَّتي) وَالْيَا إذَا مَاثُنِّيا لا تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ
وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدِّدَا أيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

يتحدث ابن مالك في هذه الأبيات عن جواز تشديد النون في اسمي الموصول (اللّذان) و(اللّتانِ)، وكذلك في اسمي الإشارة (ذانِ) و (تانِ)، ويرى أن تشديد النون في هذه الأسماء جاء تعويضاً عن الياء في اسمي الموصول، وتعويضاً عن الألف في اسمي الإشارة، إذ إن القياس في اسمي الموصول هو (اللّذيان) و (اللّتيان)، لأنهما تثنية (الّذي) و (الّتي)، وفي اسمي الإشارة (ذَيَانِ) و (تيان)، لأنهما تثنية (ذا) و (تا).

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في تعليله هذا، ورأى أن ((العلة الصحيحة هي استعمال العرب لا غير))[lxxxviii]، وموقفه هذا تمثل نظرته المبدئية من علل النحو، فهو يرفض العلل الثواني والثوالث ويمدح ابن مضاء القرطبي على إلغائهما، ويرى تلك العلل مشكلة ((خطيرة، فقد وُلِدَتْ، ونمت، وامتدت اصولا وفروعاً على الوجه الّذي نرى في مطولات النحو، تتسرب الى كل مسألة، وتتسلل لكل قاعدة وتملأ الصفحات الكثيرة بكل مُجَافٍ للعقل، بعيد من الحق، إلا في أقل المسائل، وأندر القواعد))[lxxxix]. وقد تبع الشُّرَّاحُ ابنَ مالكٍ في تعليله هذا[xc].

ولكن ما يؤيد اعتراض الدكتور عباس حسن من رفضه لتعليل النحاة في هذه المسألة، والاقتصار في التعليل على (الحمل على النظير)، أي: محاكاة كلام العرب، هو تصريح بعض شراح الألفية أن التشديد لغة تميم وقيس[xci]، فإذا كان تشديدهم راجع الى التعويض عن الحرف المحذوف فلماذا لم تقُمْ عامة العرب بهذا التعويض؟

المطلب الرابع: مآخذ تتعلق بالصرف:

1- أبنية اسم الفاعل والصفة المشبهة:

قال ابن مالك[xcii]:

كَـ(فَاعِلٍ) صُغ اسْمَ فَاعِلٍ إذَا مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُونُ كَـ (غَدَا)
وَهُوَ قَلِيلٌ فِي(فَعُلْتُ) وَ(فَعِلْ) غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)
وَ(أَفْعَلٌ) (فَعْلاَنُ) نَحْوُ (أَشِرِ) وَنَحْوُ (صَدْيَانَ) وَنَحْوُ (الأَجْهَرِ)
وَ(فَعْلٌ) أَوْلَى وَ(فَعِيلٌ) بِـ(فَعُلْ) كَـ(الضَّخْمِ) وَ(الْجَمِيلِ) وَالْفِعْلُ (جَمُلْ)

يذكر ابنُ مالك في هذه الأبيات أوزاناً يقول إنها لاسم الفاعل، فيقول: إن صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف تكون على وزن (فاعل)، نحو: كتب فهو كاتب، أما إذا صيغت من الفعل (فَعُل) أو (فَعِل) اللازمين، فيقل مجيئُها على وزن (فاعل)، نحو: حمُض فهو حامض، وطَمِعَ فهو طامع، ويبين أن اسم الفاعل يجيء منهما على وزن (فَعِلْ) نحو: نَجُسَ فهو نَجِسٌ، وفَرِحَ فهو فَرِحٌ، وكذلك وزن (أَفْعَل) و(فَعْلان) يكونان كـ (فَعِل) نحو: أَجْهَر، وصَدْيَان، فالاوزان الثلاثة الأخيرة تأتي اسم فاعل لـ (فَعِل) الثلاثي اللازم المكسور العين.

ثم ذكر في البيت الرابع أن الماضي الثلاثي إذا كان على وزن (فَعُلَ) فالاولى أن يصاغ اسم الفاعل منه على وزن (فَعْل) و(فعيل)، نحو: ضَخُم فهو ضَخْمٌ، وجَمُل فهو جميلٌ[xciii].

فابن مالك وَضَعَ كل هذه الاوزان في الاوزان الدالة على اسم الفاعل، وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ذلك ورأى ان ((كل الصيغ التي من مصدر الثلاثي وليست على وزن (فاعل) هي – على غير ما يفهم من ظاهر كلام ابن مالك – (صفات مشبهة)، وليست (اسم فاعل) الا من طريق التسمية المجازية التي شاعت قديما حتى صارت اصطلاحاً عندهم))[xciv].

وهذا الذي ذهب إليه الدكتور عباس حسن قد ذكره غيرُ واحدٍ من شُراح الألفية ونَبَّهوا عليه[xcv]، وعلل المرادي ذلك بأنه

((يُطلق اسم الفاعل في اللغة كثيراً وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل))[xcvi].

2- الأبنية المستعملة للدلالة على النسب:

قال ابن مالك[xcvii]:

وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ

يذكر ابن مالك في هذا البيت أن هناك ثلاثة أبنية يستعمل كل واحد منها للدلالة على النسب، ويُستغنى بكل واحد منها عن ياء النسب، وهي: (فَعَّال)، نحو بَزَّار لصاحب البر، و(فاعِل) نحو: اللَّبِن، لصاحب اللبن، و(فَعِل) نحو: لَبِن، لصاحب اللبن، وكلام ابن مالك يشي بأنه يرى قياسيَّة هذه الصيغ.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في هذا البيت بقوله ((ويُفهم مما سبق أن الناظم يقبل قياسية الثلاثة في الدلالة على النسب، ولكن رأيه ليس بالأرجح))[xcviii].

ومن شراح الألفية من شرح البيت دون الخوض في مسألة قياسية هذه الصيغ من عدمها[xcix].

ومنهم مَنْ تطرَّق الى الخلاف الوارد في ذلك، ونقل رأي سيبويه والمبرد في ذلك[c]، فقد ذهب سيبويه الى عدم قياسية هذه الصيغ، وأن معنى هذه الأوزان ودلالته على النسب ((ليس في كل شيءٍ))[ci]، بل مقصور على السماع، أما المبرد فذهب الى قياسية صيغة (فعَّال) لكثرة ورودها عن العرب[cii].

3- قلب الواوالواقع عينا لجمع صحيح اللام على وزن (فِعَل) ياءً:

قال ابن مالك[ciii]:

وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِيْ فِعَلْ وَجْهَانِ وَالإِعْلاَلُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

حديث ابن مالك في هذا البيت هو عن الواو إذا وقعت عيناً لجمع تكسير صحيح اللام على وزن (فِعَل)، ففي هذه الحالة يجوز عند ابن مالك الإعلال، وهو الأولى عنده، ويجوز التصحيح، نحو: حاجة وحِوَج أو حِيَجْ، وحِيلة وحِيَل وحِوَل.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك، ورأى أنه ((يُفهم من كلام ابن مالك أن التصحيح مطرد ولكنه غير الأولى. اما عند غيره فالتصحيح شاذ لا يُقاس عليه، ويقتصر على الوارد المسموع منه، وهذا هو الرأي الأقوى، ويجب الاقتصار عليه))[civ].

أما شراح الألفية فمنهم من وافق ابنَ مالك في أولوية الإعلال، مع جواز التصحيح[cv]، ومنهم من نَصَّ على أن الصحيح شاذ[cvi]، بل ذهب الأشموني الى أنه كان من ((اللائق أن يقول: **وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِيْ فِعَلْ قَدْ شذَّ تصحيحٌ فحَتْمٌ أن يُعَلّ**))[cvii].

4- قلب الواو الواقع لاماً في (فُعُول) ياءً:

قال ابن مالك[cviii]:

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ذِي الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنّْ

ذهب ابن مالك في هذا البيت الى أن الواو تُقلبُ ياءً إذا كانت لاماً لـ (فُعُل) سواء كانت صيغة جمع نحو: دُلِيّ وعُصِيّ، والاصل: دُلُوٌ و عُصُوٌ، فقلبت الواو ياءً فصارت: دُلُوْي و عُصُوْي، فاجتمعت الواو والياءُ وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأُدْغِمَتْ في الياء، فصارت: دُلِيّ و عُصِيّ، وقد تأتي هذه الصيغة مفردة، نحو: عُلُوٌّ[cix].

ورأي ابن مالك في هذه الصيغة التي لامها واوٌ سواء كانت جمعاً أو مفرداً، يجوز فيها الوجهان الإعلال والتصحيح.

واعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في إجازته الوجهين في الجمع والمفرد، وذهب الى أن ((من النحاة من يجيز التصحيح في جمع التكسير السالف ولكن الأرجح عدم التصحيح، فإن كان (فُعُول) مفرداً وجب التصحيح))[cx].

المطلب الخامس: مآخذ تتعلق بالتعابير والصيغ:

1- مأخذٌ على استعمال الألفاظ المبتذلة:

قال ابن مالك[cxi]:

لـ(إِنَّ) (أَنّ) (لَيْتَ) (لكِنَّ) (لَعَلّ) (كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) منْ عَمَلْ

كَـ(إِنَّ) (زَيْداً) عَالِمٌ بِأَنِّـي كُفْءٌ وَلكِنَّ ابْنَهُ ذُ ضِغْنِ

يتحدث ابن مالك في البيتين السابقين عن الأحرف المشبهة، ويُحدد لنا ستة أحرف تدخل على المبتدأ والخبر تنصب الأول اسماً لها وترفع الثاني خبراً لها، وقد جاء بمثال لتوضيح ذلك، وهو: إن زيداً عالمٌ يأني كُفْءٌ، ولكنَّ ابْنَه ذُو ضِغْنٍ، وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك من حيث استعماله لاسم العلم (زيد)، ورأى أنه ((يتردد في كلام النحاة القدماء – وغيرهم – اسم (زيد) و(عمرو) (بكر) (خالد)، وهي اسماء عربية صحيحة، ولكنها شاعت في استعمالنا قدر استطاعتنا، كما أشرنا لهذا كثيراً))[cxii].

وقد استعملت هذه الأسماء في شروح الألفية وغيرها من كتب النحو القديمة والحديثة، ولا أدري وجه اعتراض الدكتور عباس حسن عليها، طالما أنها اسماء عربية صحيحة – كما ذكر –، وطالما أنها مستعملة كاسماء أعلام وبكثرة في العصر الحديث؟، ومع ذلك لا مانع من إضافة اسماء عربية معاصرة في كتب النحو الحديثة.

2- مأْخذٌ معنوي على مثال أورده ابن مالك:

قال ابن مالك[cxiii]:

وَالوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَـ(لا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرُ الْجَزَعْ)

يذكر ابن مالك في هذا البيت أن (واو المعية) كـ (فاء السببية) في نصب الفعل المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة إذا سُبقت بالنفي أو الطلب، وجاء بمثال على ذلك، هو: لا تَكُن جَلْداً وتُظهرَ الجزَعَ.

وفد اعترض الدكتور عباس حسن على هذا المثال، ورأى أن ((في المثال عيبٌ معنوي، إذ كيف يكونُ جلْداً مع إظهار الجزع))[cxiv].

ولا أرى وجهاً لاعتراض الدكتور عباس حسن، فالمُخاطب يُنْهَى عن أنْ يُظهر الجزع وعدم الصبر طالما أنه قويٌّ صلبٌ جلد، فيجمع بين مُتناقضين: القوة وعدم الصبر، فأين العيب المعنوي في ذلك؟

3- مأْخذ على لفظةٍ واقتراح بديل لها:

قال ابن مالك[cxv]:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفاعِلا) أو (المَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلاَ

ما أتى على صيغة مُنتَهى الجموع، ويُقصد بها كل جمع تكسير بعد ألف التكسير حرفان، أو ثلاثة أحرف، شريطة أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفاً ساكناً، نحو: مفاتيحْ، احاديْث، ومساجد، وأقارب، فإنه يُمنع من الصرف، وقد عُلِّلَ منعه من الصرف بأن ((الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية في اللفظ، بخروجه من صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، فاستحق المنع من الصرف))[cxvi].

وكذلك يمنع من الصرف كل اسم مفرد جاء على الصيغتين السالفتين، نحو: (هَوَازن) اسم قبيلة، و(شراحيل) اسم علم[cxvii].

ويذكر ابن مالك في البيت السالف أن الجمع المشابه لـ (مفاعل) و (مفاعيل) يمنع من الصرف.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في قوله: لجمعٍ مُشْبِهٍ (مفاعِلاَ) أو (المفاعيل) وقال: ((وليس من اللازم أن يكون جمعاً حقيقية، فقد يكون اسماً على وزن الجمع. وانما ذكر الجمع للتمثيل، وليته قال (ولكن لِلَفظٍ)))[cxviii].

ويبدو أن هذا الاعتراض كان وارداً عند القدماء كذلك، وهذا الشاطبي يرد على هذا الاعتراض بقوله: ((ان المانع من الصرف ليس مجردَ البِنْية، وإنما المانع كونهما على صيغَة جمع تنتهي إليها الجموع، ولا نظيرَ لها في الآحاد، فتقيَّد السببُ بكونها للجمع، وهو الذي قصد الناظم الإشارة إليه))[cxix].

ومما حظي باقتراح بديل له من قبل الدكتور عباس حسن، قول ابن مالك[cxx]:

وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَـ(قَتِيلٍ) إنْ تَبِعْ مَوْصوفهُ غَالباً (التَّا) تَمْتَنِعْ

يتحدث ابن مالك عن (فعيل) بمعنى مفعول وأن الغالب عدم قبولها للتاء، إذا تبع موصوفة في الكلام، نحو رأيتُ امراةً قتيلاً.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على هذا البيت، وتحديداً على قوله (إنْ تَبِعْ موصوفة)، إذ إن التاء لا تلحق (فعيل) غالباً إذا كان موصوفٌ مذكوراً أو معلوماً في الكلام حتى لو لم يذكر، فالغرض ((أن يكون له موصوفٌ معروف، سواء أكان الموصوف منعوتاً، صناعياً أم غير منعوت، مذكوراً أم غير مذكور))[cxxi].

وقد نقل الدكتور عباس حسن عن غيره أنهم ((قالوا: إن بيت ابن مالك يخلو من التقصير لو كان:

وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَقَتِيلٍ إنْ عُرِفْ مَوْصوفهُ –غَالباً– (التَّا) تَمْتَنِعْ))[cxxii].

4– مأخذٌ على وجود (حشو) في البيت:

قال ابن مالك[cxxiii]:

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إلاَّ إذَا اقْتَضى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا

يذكر ابن مالك أن المضاف إليه لا يجوز أن يكون صاحباً للحال إلاَّ إذا كان المضاف عاملاً في الحال، بأن يكون فيه معنى الفعل، أو يكون المضافُ جزْءاً من المضاف اليه، أو مثل جزئه، فحينئذٍ يجوز أن يأتي الحال من المضاف إليه، وفي نهاية البيتين يقول: **فلا تحيفا**، أي: فلا تظلم.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في العبارة الأخيرة، إذ رأى أن قوله (فلا تحيفا) ((هو حشو لم يُذكر الا لتكملة البيت))[cxxiv].

وما حكم به الدكتور عباس حسن على ذلك القول، لم يكن بعيداً عن حكم المكودي عليه في شرحه للألفية، إذ يرى المكودي فيه ((تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه))[cxxv].

لكن من القدماء من لم يذهب هذا المذهب، فالشاطبي يرى أن ((قوله: فلا تحيفا، أيضاً إشارة الى التنكيت على مَنْ أجاز الحال من المضاف اليه بإطلاق، وذلك أن المجيزَ لذلك إنما أجازه لمَّا وجده جائزاً في المسائل الثلاث المستثناة من المنع، فكأنَّه اعتبر المضافات كلها واحداً، وهذا حيْفٌ في النظر، وتقصير في الاعتبار، فالحقُ في ذلك التفصيل، وأن يُجاز حيث وُجِدَ المجيزُ، ويمنع حيث وجد المانع))[cxxvi].

وقال الصبان: ((فلا تحيفا: أي: لا تمل عن ذلك الى زيادة عليه أو نقص عنه))[cxxvii].

المطلب السادس: مآخذ تتعلق بترتيب الأبواب والمسائل:

1– ما يتعلق بترتيب الأبواب:

في ترتيبه للأبواب أخَّر ابن مالك باب (أبنية المصادر) ووضعه بعد بابي (إعمال المصدر) و(إعمال اسم الفاعل)، ولكن الدكتور عباس حسن اعترض على هذا الترتيب وقدم باب (أبنية المصادر) على البابين الآخرين، وكان هذا الإجراء من قبل الدكتور عباس حسن من أجْرَأِ الإجراءات التي طالت ترتيب ابن مالك لمواضع الألفية، لأنه تعرض لتقديم باب كامل، بخلاف التغييرات الأخرى التي اقتصرت على التقديم والتأخير لأبيات ضمن الباب الواحد، وقد رَدَّ الدكتور عباس حسن حجة القائلين بتقديم البابين على باب (أبنية المصادر) بأن ((الإعمال أمر نحوي وثيق الصلة بالأبواب التي سبقت، وأن الأبنية والصيغ أمر صرفي يجيء في المنزلة التالية لمسائل النحو وأبوابه.))[cxxviii]، ورأى أنَّ هذه حجة واهية ((إذ الترتيب المنطقي يقتضي تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصباً على شيء معلوم مفهوم، ولا يعقل سرد الأحكام الخاصة بشيء دون أن يكون معلوماً من قبل. لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا. وقدمنا باب أبنية المصادر))[cxxix].

2– ما يتعلق بترتيب الأبيات في (باب الإضافة):

تحدث ابن مالك عن مسألة الفصل بين المتضايفين في بيتين وَقَعا في نهاية باب (الإضافة)، وهذا الباب قد أخذ خمسة

وثلاثين بيتاً من ألفيته.

وهذان البيتان هما[cxxx]:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

ولكن ابن مالك لم يرضَ بهذا الترتيب، وَقَدَّمَ هذين البيتين اللَّذين وَقَعا في نهاية الأبيات الخمسة والثلاثين التي اشتمل عليها باب الإضافة، إلى ما بعد البيت التاسع، ورأى أن تقديمه لهذين البيتين جاء ليساير ((الترتيب المعنوي الأنسب للمسائل المترابطة التي يتمم بعضها بعضاً، على أنَّا وضعنا هنا على يسار كل بيت رقمه الذي يدل على ترتيبه في الباب، كما رتبه الناظم))[cxxxi]

المطلب السابع: مآخذ تتعلق بالحدود والتعاريف

1- ما يتعلق بالتعريف بالمثال:

قال ابن مالك[cxxxii]:

يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فِي نَحْوِ (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

تحدث ابن مالك في هذا البيت عن المفعول معه، وعرَّفه بمثال، هو: سيرِي والطريقَ مسرعةً.

وقد اعترض عليه الدكتور عباس حسن بأنه ((لم يوضح هذا المفعول، ببيان أوصافه، وشروطه، مكتفياً بالمثال، والتعريف بالمثال نوع من أنواع التعريف المنطقي، ولكنه لا يناسب ما نحن فيه مما يحتاج الى شروط وقيود))[cxxxiii].

والدكتور عباس على حق في اعتراضه هذا، فالنحاة وضعوا شروطاً لنصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه، هي أن يكون فضلة، وتكون الواو بمعنى (مع)، وأن تسبقها جملة، وذكر أحد شراح الألفية أنه ((قد اشتمل تمثله على القُيود المذكورة، فإن الطريق اسمٌ فضلةٌ، تالٍ لواو جعلته بنفسها كتالي (مع) مسبوق بجملة، وهي: الفعل والفاعل))[cxxxiv].

ولنا أن نتسائل: إذا كانت معرفتُه بالشروط والقيود مُسبقاً هي التي هَدَتُه الى معرفة اشتمال المثال على القيود – وهو كذلك–، فما فائدة التعريف – التعريف بالمثال – في هذا الموضوع؟

2- ما يتعلق بالتعريف القاصر:

قال ابن مالك[cxxxv]:

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالاَ يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

عرف ابن مالك في هذا البيت اسم الصوت، وذهب الى أنه الاسم المشابه لاسم الفعل والذي يخاطب به ما لا يُعقل.

وقد اعترض الدكتور عباس حسن على ابن مالك في أن تعريفه ((تعريف قاصر مبتور، فوق أن تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فيما سبق غير صحيح، لأن اسم الفعل لابد له من فاعل ظاهر أو ضمير، فلا ينفرد بنفسه))[cxxxvi].

فاعتراضه ناشيءٌ من تشبيه ابن مالك لاسم الصوت باسم الفعل، وليس الامر كذلك إذ إن اسم الصوت لا ضمير فيه بخلاف اسم الفعل، فهو من قبيل المفردات، واسم الفعل من قبيل الجمل[cxxxvii].

فضلاً عن أن تعريف اسم الصوت يحتاج الى توضيح أكبر يُبَيِّنُ أنه خطاب ما لا يعقل من الحيوان الأعجم، وما في حكم الحيوان الأعجم – كالأطفال – إما لتخويفه، لينصرف عن شيء، وإما لحثه ودفعه لأمر معين[cxxxviii].

الخاتمة

لقد استطاع الدكتور عباس حسن بما دوَّنه من ملاحظات وسجَّله من اعتراضات أن يقدم خدمة جليلة لشريحة واسعة من طلبة العلم بإماطة اللثام عما كان يُكبِّل الألفية من غموض وتعقيد ومجانبةٍ للصواب، وبهذا خَطَا بالألفية خطوة كبيرة في سبيل إظهارها أكثر إشراقاً وأقدر على مواصلة البقاء في الصدارة في المناهج التعليمية في الجامعات والمعاهد العربية والإسلامية.

لقد كانت مآخذ الدكتور عباس حسن على الألفية متعددة ومتنوعة، فلم يعثر على مواطن للخلل أو النقص إلا وأبدى

ملاحظاته عليها ، سواء تعلقت بالجانب النحوي أو الصرفي أو كانت لها صلة بالحدود والتعاريف أو مما هو متعلق بالتعابير والصيغ أوغير ذلك، وقد اخترت منها نماذج مختلفة لتأكيد هذه الحقيقة.

وقد سبق شُرَّاح الألفية القدماء الدكتور عباس حسن الى كثير من تلك المآخذ، وإن لم ينصّوا في كثير من الأحيان على تخطئة ابن مالك الا أنهم ومن خلال الشروح كانوا يُبيّنونَ وجه الصواب في تلك المسائل، ومع ذلك كان للدكتور – بنظره الثاقب– قصب السبق في قسمٍ غير قليل من تلك المآخذ ، ولم يكن الحق حليف الدكتور في جميعها، فقد كان له في بعضها أجر المجتهد دون أن يصيب الحقيقة.

وقد استطعنا – بفضل الله – إبراز جانب مما تقدم ، بانتظار جهدٍ كبيرٍ يغطي هذه الزاوية الكبيرة من عمل الدكتور عباس حسن في خدمة الألفية .

الهوامش

[i] تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد (بحث منشور على الشبكة العنكبوتية)

[ii] النحو الوافي 13/1.

[iii] ألفية ابن مالك 17.

[iv] النحو الوافي (الهامش1) 288/1.

[v] ينظر: شرح التسهيل 188/1.

[vi] ينظر: أوضح المسالك 13/1، وشرح ابن عقيل 142/1، وشرح الأشموني 130/1.

[vii] ينظر: شرح ابن عقيل 142/1، وشرح الأشموني 130/1.

[viii] ينظر: شرح ابن عقيل 142/1، وتوضيح المقاصد والمسالك 424/1، وشرح الأشموني130/1.

[ix] ألفية ابن مالك 17.

[x] النحو الوافي: (الهامش1) 288/1.

[xi] ينظر: شرح التسهيل 190/1.

[xii] ينظر: النحو الوافي 188/1، 299/1.

[xiii] ينظرعلى سبيل المثال: أوضح المسالك 131/1، وشرح ابن عقيل 145/1، وتوضيح المقاصد والمسالك 426/1 – 427، وشرح الأشموني 131/1.

[xiv] ألفية ابن مالك 35.

[xv] ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم 192، وأوضح المسالك 173/2، وشرح المكودي 104، وشرح الأشموني 104.

[xvi] النحو الوافي (الهامش 1) 163/2.

[xvii] ينظر: شرح ابن الناظم 193.

[xviii] ينظر: شرح ابن الناظم 192، وأوضح المسالك 173/2، وتوضيح المقاصد والمسالك 649/2، وشرح الأشموني 472/1.

[xix] شرح ابن عقيل 76/2.

[xx] حاشية الخضري على ابن عقيل 382/1.

[xxi] ينظر: معاني النحو 580/2.

[xxii] ألفية ابن مالك 39–40.

[xxiii] النحو الوافي (الهامش)278/2.

[xxiv] ينظر: شرح ابن الناظم 225، وأوضح المسالك 242/2، وشرح المكوي 121، وشرح الأشموني 524/1.

[xxv] ألفية ابن مالك 76.

[xxvi] ينظر: النحو الوافي (الهامش 2) 235/4.

[xxvii] ينظر: شرح المفصل 127/5.

[xxviii] ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم 477، وأوضح المسالك 147/4، وشرح ابن عقيل 6/4، والمقاصد الشافية 24/6، وشرح المكودي 250، وتوضيح المقاصد والمسالك 1239/4.

[xxix] النحو الوافي 233/4.

[xxx] ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم 477، وأوضح المسالك 147/4، وشرح ابن عقيل 7/4، وشرح المكودي 250.

[xxxi] المقاصد الشافية 24/6.

[xxxii] ينظر: المقاصد الشافية 24/6.

[xxxiii] ألفية ابن مالك 76.

[xxxiv] النحو الوافي (الهامش 2) 242/4.

[xxxv] النحو الوافي (الهامش 2) 242/4.

[xxxvi] ينظر: أوضح المسالك 149/4، وشرح المكودي 250، وشرح الأشموني 198/3.

[xxxvii] شرح الأشموني 198/3.

[xxxviii] النحو الوافي 242/4.

[xxxix] ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم 478، وأوضح المسالك 149/4، وشرح ابن عقيل 8/4، وشرح الأشموني 198/3، والبهجة المرضية 477.

[xl] ألفية ابن مالك 15.

[xli] النحو الوافي 266/1.

[xlii] ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم 48–49، وشرح ابن عقيل 123/1، وشرح الأشموني 112/1.

[xliii] شرح ابن الناظم 49.

[xliv] أوضح المسالك 121/1

[xlv] الكتاب 294/3.

[xlvi] ينظر: المقتضب 16/4.

[xlvii] ينظر: شرح التسهيل169/1.

[xlviii] ألفية ابن مالك 20.

[xlix] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف 61/1، وائتلاف النصرة 32–33.

[l] النحو الوافي (الهامش) 388/1.

[li] ينظر: شرح ابن الناظم 78.

[lii] ينظر: شرح ابن عقيل 208/1.

[liii] شرح التسهيل 294/1.

[liv] ألفية ابن مالك 56.

[lv] ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 854/2 –585

[lvi] ينظر: شرح ابن الناظم 338، وشرح ابن عقيل 168/3.

[lvii] ينظر: أوضح المسالك 241/3، وشرح الأشموني 292/2 –293.

[lviii] ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 584/2 – 585.

[lix] ألفية ابن مالك 59.

[lx] النحو الوافي 3/ 338 – 339.

[lxi] ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم 353، وشرح ابن عقيل 199/3، وإرشاد السالك 102/2، والمقاصد الشافية 634/4، وشرح المكودي 192، وتوضيح المقاصد والمسالك 955/3.

[lxii] أوضح المسالك 241/3، وشرح الأشموني 321/2، وشرح التصريح على التوضيح 116/2.

[lxiii] ألفية ابن مالك 20.

[lxiv] شرح المكودي 127/2.

[lxv] الكتاب 127/2.

[lxvi] ينظر: المقتضب 49/2.

[lxvii] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 49/1.

[lxviii] النحو الوافي 371/1.

[lxix] ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث 186 ،205 وتيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي (أطروحة دكتواره) 109

[lxx] ينظر: شرح ابن الناظم 76-77، وشرح ابن عقيل 201/1، وتوضيح المقاصد والمسالك 473/1-474.

[lxxi] الفية ابن مالك 38.

[lxxii] شرح ابن الناظم 207.

[lxxiii] ينظر: النحو الوافي (الهامش ب) 241/2.

[lxxiv] المصدر السابق 240/2.

[lxxv] ينظر: شرح ابن الناظم 207، وأوضح المسالك 201/2، وشرح ابن عقيل 205/2، وشرح المكودي 114، وتوضيح المقاصد والمسالك 665/2.

[lxxvi] ألفية ابن مالك 63.

[lxxvii] النحو الوافي (الهامش) 453/3.

[lxxviii] ينظر: الكتاب 31/2.

[lxxix] ينظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم 385-386، وأوضح المسالك 331/3، وإرشاد السالك 163/2، وشرح ابن عقيل 237/3، وشرح المكودي 207.

[lxxx] شرح المكودي 207.

[lxxxi] ينظر: المقاصد الشافية 152/5.

[lxxxii] صحيح البخاري 1345/3.

[lxxxiii] المصدر نفس 871/2 .

[lxxxiv] الكتاب 31/2.

[lxxxv] اللغة والنحو بين القديم والحديث 22-23.

[lxxxvi] ينظر: شرح التسهيل 231/3، وتوضيح المقاصد والمسالك 1024/3، وشرح الأشموني 393/2.

[lxxxvii] ألفية ابن مالك 17.

[lxxxviii] النحو الوافي (الهامش 2) 286/1.

[lxxxix] اللغة والنحو بين القديم والحديث 146.

[xc] ينظر: شرح ابن الناظم، وأوضح المسالك 127/1، وإرشاد السالك 215/1، وشرح ابن عقيل 141/1.

[xci] ينظر: أوضح المسالك 127/1، وشرح الأشموني 128/1.

[xcii] ألفية ابن مالك 53.

[xciii] ينظر: النحو الوافي 208/3 – 209.

[xciv] المصدر نفسه (الهامش) 209.

[xcv] ينظر: أوضح المسالك 210/3، وشرح المكودي 173، وتوضيح المقاصد والمسالك 870/3، وشرح الأشموني 41/2، وشرح التصريح 41/2.

[xcvi] توضيح المقاصد والمسالك 870/3.

[xcvii] ألفية ابن مالك 95.

[xcviii] النحو الوافي (الهامش 3) 561/4.

[xcix] ينظر: شرح ابن الناظم 571، وأوضح المسالك 292/4، وشرح المكودي 314.

[c] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 468/3، وشرح الأشموني 456/3.

[ci] الكتاب 382/3.

[cii] ينظر: المقتضب (الهامش 1) 161/3، والنسب في العربية 155–156.

[ciii]ألفية ابن مالك 103.

[civ] النحو الوافي (الهامش) 588/4.

[cv] ينظر: شرح ابن الناظم 604، وشرح ابن عقيل 222/4.

[cvi] ينظر: إرشاد السالك 708/2، وشرح الأشموني 106/4.

[cvii] شرح الأشموني 106/4.

[cviii] ألفية ابن مالك 106.

[cix] ينظر: النحو الوافي 590/4.

[cx] النحو الوافي 590/4.

[cxi] ألفية ابن مالك 25.

[cxii] النحو الوافي (الهامش2) 521/1.

[cxiii] ألفية ابن مالك 77.

[cxiv] النحو الوافي (الهامش2) 288/4.

[cxv] ألفية ابن مالك 74.

[cxvi] شرح ابن الناظم 457.

[cxvii] ينظر: النحو الوافي 165.

[cxviii]النحو الوافي (الهامش3) 165/4.

[cxix] المقاصد الشافية 609/5.

[cxx] ألفية ابن مالك 86.

[cxxi] النحو الوافي (الهامش2) 449/4.

[cxxii] المصدر نفسه (الهامش2) 449/4.

[cxxiii] ألفية ابن مالك 41.

[cxxiv]النحو الوافي (الهامش1) 316/2.

[cxxv] شرح المكودي 126.

[cxxvi] المقاصد الشافية 466/3.

[cxxvii] حاشية الصبان 264/1.

[cxxviii] النحو الوافي (الهامش1) 132/3.

[cxxix] المصدر نفسه (الهامش1) 132/3.

[cxxx] ألفية ابن مالك 47.

[cxxxi] النحو الوافي (الهامش1) 46/3.

[cxxxii]ألفية ابن مالك 38.

[cxxxiii] النحو الوافي (الهامش ب) 241/2.

[cxxxiv] إرشاد السالك 563/1.

[cxxxv] ألفية ابن مالك 72.

[cxxxvi]النحو الوافي (الهامش) 127/4.

[cxxxvii] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 1169/3.

[cxxxviii] ينظر: النحو الوافي 125/4.

المصادر والمراجع

1) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت 802هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، ط2، عالم الكتب، بيروت – لبنان، 1428 هـ – 2007م.

2) إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيّم الجوزية (767هـ)، ومعه تمرين الطلاب في صناعة الاعراب، خالد بن عبد الله الازهري (ت 905هـ)، تحقيق: محمود نصار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2004م – 1425هـ.

3) ألفية ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت 672هـ) اعتنى بضبطها والتعليق عليها: عبد الله بن صالح الفوزان، ط3، دار ابن الجوزي، السعودية – الرياض، 1434هـ.

4) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت 577هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن صمد، باشراف د. إميل بديع يعقوب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2007م – 1428هـ.

5) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761)، ومعه كتاب السالك الى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة – مصر، 2004م.

6) البهجة المرضيَّة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، مع حاشية التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخطية، محمد صالح بن احمد الغَرسي، ط1، دار السلام، القاهرة – مصرح، 1421هـ – 2000م.

7) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي (749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، 1422هـ – 2001م.

8) تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد – الاستاذ حسن عباس أنموذجاً – (بحث منشور على الشبكة العنكبوتية)، حسن منديل العقيلي، شبكة صوت العربية، www.voiceofarabic.net

9) تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي – دراسةوتقويم – ،أطروحة دكتوراه، عبد الله بن حمد عبد الله الحسين، باشراف: الاستاذ الدكتور رياض الخوام، جامعة أم القرى، كلية اللغات، قسم الدراسات العليا، 1431 هـ – 1432 هـ .

10) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك محمد الخضري الشافعي (1287هـ)، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1424هـ – 2003م.

11) حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1417هـ – 1997م.

12) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل (ت769هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث. القاهرة – مصر، 1419هـ – 1998م.

13) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن جمال الدين محمد بن مالك (686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1420هـ – 2000م.

14) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ)، قدم له ووضح هوامشه وفهارسه: حسن صمد، بإشراف د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1419هـ – 1998م.

15) شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق: محمد بن عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422هـ – 2001م.

16) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق: باسل عيون السود،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،1421هـ – 2000م.

17) شرح المفصل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422، – 2001م.

18) شرح المكودي على الألفية، عبد الرحمن بن علي المكودي (ت807هـ)، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1417هـ – 1996م.

19) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت – لبنان، هـ – 1987م.

20) كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1417هـ – 1988م.

21) اللغة والنحو بين القديم والحديث، د. عباس حسن، دار المعارف، القاهرة – مصر، 1966.

22) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، بيت الحكمة ساعدت جامعة بغداد على نشره، 1986م.

23) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (790هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي – جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1422م – 2007م.

24) المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان.

25) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، د. عباس حسن، ط1، مكتبة المحمدي، بيروت – لبنان، 1428هـ – 2007م.

26) النسب في العربية – الصورة والأداء – ، د. أمين عبد الله السالم، ط1، مطبعة الأمانة، مصر، 1406هـ – 1986م.